



فؤاد شهاب: رئيسي

لـ الثورة المضادة والحكومة الرباعية

بعد انتخابه بأيام، وجه الرئيس الجديد للجمهورية اللواء فؤاد شهاب، أول بيان رئاسي إلى اللبنانيين دعاهم فيه إلى الهدوء، موضحاً أنه قبل بالمسؤولية تلبية لرغبة المواطنين، مؤكداً قدرة اللبنانيين للتغلب على الأزمة والعودة إلى الوحدة الوطنية التي "حققها حقق لبنان استقلاله سنة ١٩٤٣، والتي منها اثنيق ميثاق الوطني"، ذلك الميثاق الذي يبقى، بما رسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية وخارجية حرة، الدستور الضامن لمجد لبنان وهناء شعبه". ولم ينس الإشارة إلى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية، وإلى "بناء الدولة ورعاياه فضائل النزاهة والعدل والتجرد وقواعد العلم والنظام

والمساواة".

في ٢٢ أيلول، وهو اليوم الذي انتهت فيه ولاية الرئيس شمعون، تسلم الرئيس شهاب دستورياً ورسمياً، مهام الرئاسة، وأقسم اليمين أمام مجلس النواب، كما ينص الدستور، على المحافظة على الدستور. ومما قاله في كلمته: "في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني وأعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب، ميثاقنا الوطني، فهو الذي جمعنا ويجمعنا على الإيمان بلبنان، وطنًا عزيزًا سيدًا حراً، متعاونًا بإخلاص وصدق مع شقيقاته دول العربية، إلى أقصى حدود التعاون، لما فيه خيره وخيرها جميعاً".

كانت هذه العبارات القليلة تحمل عناوين السياسة والبرنامنج والنهج التي سوف تطبع ولاية فؤاد شهاب الرئاسية.

لم ينتقل الرئيس الجديد للقصر الجمهوري، في محله القنطراري، بعد أن جرت مراسم التسليم والتسلم بينه والرئيس كميل شمعون، الذي غادر القصر الجمهوري، في ذلك اليوم، بل اختار البقاء في المنزل الصغير الذي كان بناء في جونيه، واختار بيته اللبناني الطراز في صربا، قرب جونيه، ليكون مقراً لرئاسة الجمهورية. ولم يفعل ذلك، كما قيل، ليخرج مقر الرئاسة من مدينة بيروت والمنطقة الغربية، ولا لأن القصر الجمهوري الذي كان قيد التشديد في يعودا، لم يكن جاهزاً بعده بل لأنه بطبعته كان يوثر البساطة لا الفخامة، ولا تستهويه حياة القصور.

بعد أيام على تسلمه عهد الرئيس شهاب إلى رشيد كرامي تأليف أول حكومة في عهده. فجاءت ثمانية تضم مع رئيسها الوزراء: فيليب تقلا، شارل حلو، محمد صفي الدين، يوسف السودا، رفيق نجا، فريد طراد، فؤاد نجاش، وكان الشعار المرفوع فوقها هو شعار "لا غالب ولا مغلوب". وفي الواقع لم يكن من بين أعضائها سوى اثنين أو ثلاثة من كانوا من المعارضين المعلنين للرئيس شمعون، لكن الأوساط المسيحية، ولا سيما حزب الكتائب، والقوى السياسية التي كانت مؤيدة للرئيس شمعون خلال المحن، اعتبرت تأليف الحكومة على هذا

الشكل تكريساً لانتصار المعارضين والثائرين. وجاء تصريح لرئيس الحكومة تحدث فيه عن "قطف ثمار الثورة"، ليزيد من غضب المعارضين، ولتنشب "ثورة مضادة"، في الأحياء والمناطق المسيحية، يتزعمها حزب الكتائب، ولتعود المتاريس ولظهور الأسلحة من جديد في الشوارع.

ولم يكن أحد ينتظر هذه الثورة مضادة، ولكن الرئيس شهاب، تمكن من تهدئتها بعد أسبوعين من اندلاعها، إذ عهد إلى الرئيس رشيد كرامي، تأليف حكومة رباعية تضم معه، الحاج حسين العويني وريمون اده وبيار الجميل رئيس الكتاب. وتجزأ تأليف هذه الحكومة في إخماد الثورة مضادة، نظراً لتعادل التمثيل المسيحي والإسلامي فيها، واستطاعت إزالة المتاريس وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلد.

استمرت الحكومة الرباعية في الحكم سنة، استقرت فيها أحوال البلد تدريجياً بشكل طبيعي فتوارت أو أزيلت كل معالم ومظاهر الثورة والثورة مضادة، وأعيدت العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، التي كانت قد قطعت، إبان المحن، بسبب اتهام الرئيس شمعون والحكومة اللبنانية، هذه الأخيرة بمساعدة المعارضين الثائرين. كما ألغيت البيانات التي كانت الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس شمعون، ارتبطت بموجتها بالسياسة الغربية. أي تم، كما قيل، تصحيح السياسة الخارجية اللبنانية التي كانت قد انحازت إلى الغرب ضد الدول العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة، أو بالأحرى، جمال عبد الناصر، يقود معركتها ضد الاستعمار الغربي ومشاريعه الداعية، ضد إسرائيل. وكان منطلق هذا التصحيح والتزام الحكومات اللبنانية، طيلة عهد الرئيس شهاب، بسياسة التعاون الصادق مع الجمهورية العربية وجمال عبد الناصر، اجتماع عقد بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر، في خيمة من الصفيح على الحدود اللبنانية - السورية، بعد فترة وجيزة من انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التي تضم مصر وسوريا فحسب، بل الزعيم الشعبي العربي، كي لا يقول البطل القومي العربي الذي تهتف باسمه



فيما الصريح التي بنيت على الحدود اللبنانية - السورية واجتمع فيها الرئيسان فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر

الرئاسة الشهابية

مرّ عهد الرئيس شهاب، من العام ١٩٥٨ إلى العام ١٩٦٤، بمراحل ثلاثة: المرحلة الأولى كانت إنتهاء الثورة وتصفية مظاهرها وذيلها، والثانية، مرحلة الإصلاحات الإدارية والسياسية التي تلتها وانتهت بالانتخابات النيابية، العام ١٩٦٠. أما المرحلة الثالثة، فكانت مرحلة الإصلاح الاجتماعي التي تلت استقالته وعودته عن هذه الاستقالة.

لم يكن تأليف الحكومة الرباعية من ضمن نظرية الرئيس الجديد للجمهورية أو البرنامج الذي كان يتطلع إلى تنفيذه، لتصفية آثار ورواسب الثورة، أو معالجة أسبابها، لكنه كان الحل العملي أو الواقعي لوقف ما سمي بالثورة المضادة. وكان دخول ريمون اده فيها مفاجأة للناس، بعد أن ترشح ضد الرئيس شهاب في جلسة انتخابه رئيساً، وحال دون انتخابه بالدورتين الأولى. ولكن التعاون بين الرجلين، في بداية الأمر، كان إيجابياً ساعد على معالجة وحل مشاكل عديدة، ولم يكن هنالك من أسباب شخصية أو مزاجية تحول دون استمرار هذا التعاون، بين رجلين تقرب بينهما أفكار وصفات مشتركة، لو لم تنشب

ملايين العرب والمسلمين، ومن بينهم مسلمو لبنان. وكان معروفاً ومسلماً به أنه لعب دوراً أساسياً بالتعاون مع المبعوث الأميركي روبرت مورفى، في إقناع الأطراف اللبنانية بانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، تمهدًا لإنهاء المحتنة. ولكن الرئيس شهاب، هو الذي اقترح على الرئيس عبد الناصر، عقد الاجتماع بينهما على الحدود، لا في القاهرة ولا في بيروت، نظراً لما قد ينتج عن مجيء عبد الناصر إلى العاصمة اللبنانية، بعد إنتهاء الثورة من مضاعفات، أو ما يمكن أن يفسر به ذهاب الرئيس اللبناني إلى القاهرة، في الأوساط المسيحية. وقد تفهم الرئيس عبد الناصر وجهة نظر الرئيس اللبناني، وجاء إلى خيمة الصريح التي أقيمت خصيصاً لهذا الاجتماع، الذي كان الأول والأخير ما بين الرئيسين اللبناني والعربي، لكنه كان كافياً، رغم قصره واختصار المبادرات فيه، لكي يقيم بين الرجلين الذين سوف يكون لهما الأثر الأكبر في حياة لبنان السياسية، طيلة الستينيات، علاقات احترام وود وتعاون صادقة، وهي علاقات وفرت للبنان عشر سنوات من الاستقرار السياسي الداخلي.



اللقاء مع جمال عبد الناصر على الحدود اللبنانية - السورية ويسود الحاج حسين القويبي معهما

سقوط زعماء تقليديين كبار، ونشوب نزاعات عائلية حادة ودامية، بالإضافة إلى بروز دور المال في تقرير نتائج الانتخابات. وكان بود الرئيس شهاب وضع قانون انتخابي جديد ينقض أو يحدث أو يطور التمثيل الشعبي، ويحرره من تأثير المال والطائفية والزعامت الاقطاعية. ولكن، من جهة أخرى، لم يكن لينسى الواقع السياسي والطائفي، الذي سبق أو أعقب ثورة ١٩٥٨، أي حين كانت أصوات الأقليات الطائفية في الدوائر الصغرى، ترجح فوز المرشح الذي لا ترغب طائفته في تمثيله لها، أو تعارض ميوله أو خطابه السياسي. لذلك قسم بيروت، مثلاً، إلى ثلاث دوائر انتخابية: دائرة شرقية ينتخب أبناؤها النواب المسيحيين والأرمن، ودائرة غربية، أكثرية نوابها من المسلمين والروم. ودائرة ثالثة مختلطة، لها ثلاثة نواب: سني وشيعي وأقلية. كما فصل المدن عن المحافظات، بالرغم من ان الاتجاه إلى العودة لنظام الدائرة. المحافظة، كان مطلب الأحزاب وبعض الزعماء الذين اكتووا بنظام الدائرة الفردية.

بعد مرور عشرين شهراً على انتخابه رئيساً وانتهاء الثورة، وكانت البلاد حالها قد استعادت وحدتها الوطنية واستقرارها وأمنها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية، وصححت الحكومتان اللتان تألقتا في عهد الرئيس الجديد للجمهورية ما كان مطلوباً تصحيحة خارجياً وداخلياً، أو أصلحت ما كان من الضروري إصلاحه، رأى الرئيس شهاب إن الوقت بات مناسباً لإجراء انتخابات نيابية، تصحح التمثيل النسبي للطوائف والقوى السياسية في البلاد. والتي لم يكن - أو يعد - المجلس النسبي المنتخب عام ١٩٥٧، في عهد الرئيس شمعون، يمثلها، التمثيل الصحيح أو الصادق. فحمد إلى تأليف حكومة انتقالية، مهمتها الإشراف على الانتخابات النيابية، برئاسة أحمد الداعوق، وهو رئيس سابق للحكومة (١٩٤١) ووجه سياسي ودبلوماسي بيروتي عريق ومحترم، وهذه الحكومة ضمت شخصيات حيادية موثوقة. وجرت الانتخابات النيابية في جو من النزاهة والحياد الحكومي لم يعترض عليه أحد. وكان من الطبيعي والمنتظر، أن تغيب وجوه عديدة من نواب المجلس السابق، وإن تعود إليه وجوه سياسية تقليدية حرمت من دخوله في عهد الرئيس شمعون، وبسب معارضته له ولسياسته. ومن بين هؤلاء صائب سلام وكمال جنبلاط وسليمان فرنجية وصبرى

خلافات حادة بين الوزير أده والوزير بيار الجميل من جهة، ولو لا حادثة اصطدام بين أحد ضباط المكتب الثاني وأحد أصدقاء ريمون أده، أدت إلى استقالته من الحكومة في تشرين ١٩٥٩.

وكانت استقالة ريمون أده مناسبة لتوسيع الحكومة الرباعية بإضافة خمس وزراء إليها يمثلون الطوائف اللبنانية الكبرى. وكان بين الوزراء وجودة سياسية تقليدية، كموريس زوين وفيليب تفلا، ووجوه جديدة كفؤاد بطرس وفؤاد نجار وعلي بزي.

استمرت هذه الحكومة عاماً ونصف العام في الحكم. من تشرين ١٩٥٩ إلى أيار ١٩٦٠. وقد أصدرت، بتوجيه مباشر من الرئيس شهاب، عدداً كبيراً من المراسيم الإشتراكية التصحيحية والإصلاحية والتنظيمية، التي كلف الرئيس عدداً من الخبراء وأصحاب الخبرة في إعدادها. وكان من بين أهم القوانين التي صدرت بمراسيم اشتراكية، قانون الانتخابات النيابية، وتنظيم الإدارات العامة، وإجراء التشكيلات الإدارية في الدولة وهي تشكيلات تميزت بظاهرتين: محاولة إخراج الوظائف العامة من ارتباك أصحابها للزعماء السياسيين والطائفيين، ومحاولات إدخال العناصر الشابة والكافرة إلى الإدارات الحكومية. ولكن، بالرغم من السلطة المعنية والدستورية التي كان يتمتع بها الرئيس شهاب آنذاك، فإنه لم ينجح كلياً في تحرير الإدارات العامة من "المحسوبيين على الزعماء أو المراجع الطائفية". ويرى أنه غادر اجتماع مجلس الوزراء، في إحدى جلساته، بعد أن اصطدم بأصرار بعض الوزراء على التمسك بمدراء عاملين كان يرى من الضرورة أو المصلحة تغييرهم، إلا أنه استطاع إدخال عدد كبير من أصحاب الكفاءة إلى الإدارات العامة، استناداً إلى شهادتهم وكفاءاتهم، كما كسر احتكار بعض الطوائف لبعض المراكز الهامة في الدولة. وهو احتكار أو "تطويق"، كانت الطوائف الإسلامية تشكرون منه، قبل أحداث ١٩٥٨. (بعض المديريات العامة في الدولة كال التربية الوطنية والخارجية والمالية كانت محصورة بالطوائف المسيحية). أما بالنسبة لتعديل قانون الانتخابات النيابية، فقد انتهى الرئيس شهاب، بعد مداولات واستشارات واسعة، إلى اعتماد تقسيم للدوائر، على أساس القضاء أو الدائرة الانتخابية الوسطى. ذلك أن اعتماد الدائرة الفردية أو الصغيرة وفي عهد الرئيس شمعون، أدى إلى نتائج سلبية، منها

النواب وتسليمهم مراسيم قبول استقالة الحكومة الداعوقية وتعيين الحكومة العسكرية الانتقالية، غادر المقر الجمهوري في صربا ليعتكف في منزله الصغير في جونيه، وجاءت ردة فعل الشعب والزعماء والنواب، العفوية والغورية والملحاجة، في رفض الاستقالة والتمسك ببيانه رئيساً، قوية وشاملة كل لبنان وكل اللبنانيين. إذ احتشدت الجماهير في الشوارع والساحات المحيطة ببيت الرئيس شهاب في جونيه.

وتقاطر الزعماء والنواب يطالعونه بالاحاج ويدون هواة وطوال النهار وحتى ساعة متأخرة من الليل بالعودة عن استقالته. كما اتصل البطريرك الماروني المعموشي به طالباً منه باسمه وباسم المطارنة الموارنة العودة عن استقالته، رفض الرئيس شهاب في البداية استقبال النواب وعلى رأسهم رئيس المجلس النيابي، الذين جاؤوا يحملون عريضة برفض الاستقالة. لأنه كان مصرأ على موقفه، لكنه عاد ونزل عند رغبة هؤلاء بالتحدث إليه.

تناقلت الصحف صور وأحاديث الزعماء والنواب في تلك الساعات العصيبة التي سبقت قبول الرئيس شهاب العودة عن استقالته، وكان صائب سلام ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وريمون اده وصبرى حماده وكامل الأسعد وبيار الجميل والنواب ومعظم الشخصيات السياسية والزعماء يتعاونون في الضغط عليه لاقناعه بالرجوع عن استقالته، في الوقت الذي كانت الحشود الشعبية خارج المنزل تناشد بأصوات عالية، البقاء على رأس الدولة. ويشهد الذين حضروا تلك الساعات الحرجة أن ثمة كلمتين ساعدتا في النهاية على إقناعه بتغيير رأيه وهي طلب عقيلته منه الاستجابة لطلب النواب والشعب. وطلب كبار الضيّاط من رفقاء الرجوع عن الاستقالة. وبعدما اختلى بعقيلته خرج معلنًا نزوله عند رغبة النواب والشعب، فحمله النواب على أكتافهم (مما لم يحدث يوماً في تاريخ لبنان الحديث)، وصفقا له طويلاً ودوت في أنحاء لبنان أصوات طلقات النار ابتهاجاً، وقرعت أجراس الكنائس ابتهاجاً بينما عودته عن الاستقالة.

كتب الكثير عن استقالة ٢٠ تموز ١٩٦٠، فاعتبرها البعض أمثلة وطنية وسياسية أعطاها "ال العسكري" فواد شهاب للسياسيين والزعماء، في الزهد

حمادة. كما دخلت إليه وجوه جديدة، كفؤاد بطرس وكاظم الصلح وعلى بزي وموريis الجميل وجميل لحود والشيخ بيار الجميل وعدد من الكتابيين وكان من نتائج حياد الحكم وحرية الانتخابات ونزاهتها، فوز عدد من معارضي الرئيس والحكم، كالرئيس كميل شمعون، وريمون اده، وعادل عسيران وادوار حنين، وغيرهم ممن لم يكونوا محسوبين على العهد الجديد.



الحكومة الثانية: في عدده: إلى يسار الرئيس شهاب الرئيس رشيد كرامي، الرئيس الحاج حسن العوسي، فيليب نكلا، علي بزي، موريis زعين، فؤاد نجار وفؤاد بطرس

٢٠ تموز ١٩٦٠ | استقالة

فيما كانت البلاد تنفس الصعداء أمام نتائج الانتخابات النيابية التي صحت التمثيل الشعبي وانتهت عنها مجلس نيابي مرشح للتعاون مع الرئيس الجديد، فوجيء اللبنانيون بنها من الإذاعة اللبنانية يعلن استقالة رئيس الجمهورية فواد شهاب، وتأليف حكومة انتقالية، ودعوة المجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد. وكما أصبح اللبنانيون بالذهول أصحاب النواب والسياسيون بصدمة، إذ فوجئوا بهذه الاستقالة غير المنتظرة أو المبررة سياسياً أو التي تخطر ببال أحد. لكن، بعد أن ودع الرئيس شهاب أعضاء حكومته إثر إبلاغهم الاستقالة المقدمة إلى مجلس



الرئيس شهاب محمولاً على أكتاف التواب بعد قبوله بالعودة عن استقالته عام ١٩٧٠

لمرحلة الانماء الاجتماعي

بعد عودة الرئيس شهاب عن استقالته، وقيام المجلس النيابي الجديد الذي تمثلت فيه القوى والتيارات السياسية الجديدة، كان من الطبيعي تكليف أحد الزعماء المسلمين السنين، الفائزين على رأس كتلة نيابية، بتشكيل الحكومة الجديدة. وكان الخيار محصوراً في المنطق السياسي السادس يومذاك، بأحد اثنين: صائب سلام ورشيد كرامي. ولما كان رشيد كرامي أمضى سنة ونيفًا في الحكم، فقد كلف الرئيس شهاب الزعيم البیروتي، صائب سلام بتأليف الحكومة. وذلك رغم ميل الارتياح إلى التعاون مع الرئيس كرامي في الفترة التي رئس فيها الحكومة، بعد انتهاء الثورة. وتألفت الحكومة من شخصيات سياسية تقليدية في معظمها تمثل الطوائف اللبنانية والمناطق ومن الدستوريين والكتاب ومن بين نواب جبل لبنان. وكانت وزارة موسيعة رفعت عدد الوزراء، لأول مرة في لبنان،

بالرئاسات، أو في اعتبار الرئاسة وظيفة عامة أو مهمة تنجز عندما تتحقق الغاية من التكليف بها. ويؤكد ذلك ما جاء في كتاب استقالته (المنشور في مكان آخر من هذا الكتاب) واعتبرها البعض الآخر، بالإضافة إلى ذلك، ردًا غير مباشر على معارضيه، لا سيما في الأوساط المسيحية، الذين اتهموه بالسعى للوصول إلى الرئاسة من جراء التزامه بال موقف الذي إلتزم، إبان ثورة ١٩٥٨، أي رفضه إشراك الجيش في ضرب المعارضين والمسلمين الثائرين. وبررها آخرون بأنها تترجم حقيقة شخصية الرئيس شهاب الزاهدة وطبيعته العسكرية التي لا تستهويها السياسة ومشاكلها وألاعيبها، وأنه كان له، بالتفاهم مع رفيقة حياته، مخطط غير الذي اختارته له الظروف التاريخية، بعد أن يتقاعد من الخدمة العامة. حتى أشد معارضيه، يومذاك، وفي مقدمتهم الرئيس شمعون، أبدوا دهشتهم أمام خبر الاستقالة وامتنعوا عن التشكيك في مقاصدها.

ولكن أيام كانت الأسباب المباشرة أو العميقة، الشخصية أو المبدئية، فقد كانت استقالة الرئيس شهاب من الرئاسة، وعودته عنها تحت الحاج كل زعماء البلاد والشعب ونوابه، علامة مميزة في تاريخ السياسة اللبنانية، وأمثلة في الزهد في المناصب، وفي مناقبها القيام بالواجب العام.



هشود على مدخل القصر الجمهوري للمطالبة بالعودة عن الاستقالة

الرئيس شهاب والسياسيون

يعرف الجميع أنه كانت بين الرئيس شهاب والرئيس كرامي علاقة وفاق وانسجام في التفكير والنظرة إلى الأمور جعلت كرامي يبقى على رأس الحكومة طوال هذه المدة. بل ليس سراً أن الرئيس شهاب كان يرتاح إلى تعاونه مع الرئيس كرامي أكثر من غيره من زعماء المسلمين السنّيين، وهذا ما حمل الرئيس صائب سلام على الاتجاه نحو معارضة الرئيس شهاب وتأليفه مع سياسيين كتلة معارضة مستقلة عن المعارضة الشمعونية والكتلية ذات الطابع المسيحي. اختلفت الآراء حول الأسباب التي أدت إلى نمو معارضة بل معارضات للرئيس شهاب، إضافة إلى معارضة كميل شمعون وحلفائه وأنصاره، سواء بين القيادات السياسية السالمية أو المسيحية التي لم تكن معارضة له في بداية عهده، بالنسبة لمعارضة شمعون والشمعونيين لا يحتاج الأمر إلى كثير من الشرح أو التبرير. وبالنسبة للعميد ريمون أده والكتلويين، فثمة سبب حزبي تقليدي أو تاريخي، لا وهو أن الرئيس شهاب أثر التعاون مع أخصام الأديرين السياسيين في الجبل، أي الدستوريين، وكان قريباً منهم تفكيراً سياسياً ووطنياً، وهناك سبب آخر وهو معارضة العميد أده لدور المكتب الثاني في الجيش وبعض التجاوزات التي ارتكبها، والتي تحولت وتدرجياً إلى خصومة بل وعداء سافر، دفع بالعميد إلى التحالف، فيما بعد، مع الكتائب وشمعون لمحاربة شهاب والشهابيين، بالرغم من أنه لم يكن يحمل في قلبه ودأ خاصاً للرئيس شمعون أو لرئيس الكتائب. أما بالنسبة للرئيس صائب سلام وسليمان فرنجية وكامل الأسعد وغيرهم من السياسيين والذين لم ينضموا إلى التكفل النبلي الموالي والمؤيد له والذي عرف باسم "النهج"، فإن الأسباب منازع فيها. هناك الانسجام أو الانسجام الشخصي الذي لعب دوره في التقارب والتعاون أو في الاختلاف والتبعاد. وهناك المصلحة السياسية، فالابتعاد عن الحكم يولد الضرب فالغضب فالمعارضة، كما يولد الوجود في الحكم الغنم فالرضى فالولاء. وقد قال لي، الرئيس شهاب، يوماً، رداً على سؤال حول إثناره التعاون مع هذا الزعيم، لا ذاك، وإثناره التعاون مع زعماء وسياسيين تقليديين لا تلاقى مصالحهم

إلى ستة عشر وزيراً، واستمرت حكومة صائب سلام هذه في الحكم عشرة أشهر، واستقالت في أيار ١٩٦١ وكلف الرئيس سلام بتأليف الحكومة الجديدة. لكن الرئيس سلام لم ينجح في تأليف حكومة موسعة، كما كان يرغب، إذ شعر بتغيرات معارضة له من قبل بعض الأحزاب، فاستعجل في تأليفها من ثمانية وزراء. ونالت ثقة المجلس بـ٤ صوتاً مقابل ٤٤ حاجب للثقة. ولم تعمر هذه الحكومة سوى خمسة أشهر، إذ قدمت استقالتها في أواخر تشرين الثاني ١٩٦١، وكلف الرئيس شهاب الرئيس رشيد كرامي، مرة جديدة بتأليف الحكومة. جاءت الحكومة الكرامية الثالثة في عهد الرئيس شهاب، مؤلفة من ١٤ وزيراً، من الوجوه السياسية التي تعتبر ممثلة للزعamas الطائفية والمناطقية والحزبية المتعاونة مع العهد. منذ قيامه، وضمت عدداً من الوزراء الذين كانوا أعضاء في حكومات الرئيس سلام، (فيليب تقلا وفيليب بولس وبيار الجميل وكمال جنبلاط ومجيد ارسلان). كما دخل فيها الوزارة لأول مرة رينه معرض وكامل الأسعد وإدوار حنين (استقال فيما بعد وحل محله جان عزيز). استمرت هذه الحكومة في الحكم ثمانية عشر شهراً (٣١ تشرين الأول ١٩٦١ حتى ٢٠ شباط ١٩٦٤). وقد حققت مع الرئيس شهاب قسماً كبيراً من المشاريع والإنجازات العمرانية والاجتماعية والإصلاحية والإدارية والمؤسسة التي خلفها العهد الشهابي، كما أكملت المشاريع الإصلاحية التي كان العهد بدأ بتنفيذها، مع الحكومات الإسلامية السابقة.

ولا بد من التوقف، قليلاً عند هذه المرحلة الثالثة والأخيرة من العهد الشهابي التي شهدت أحداثاً هامة، كمحاولة الانقلابليلة رأس سنة ١٩٦١، وكإرساء قواعد دولة المؤسسات والتخطيط الإنمائي والعدالة الاجتماعية، وكبروز تيارات سياسية جديدة في البلاد، تحمل عناوين "النهج الشهابي"، وبروز معارضة جديدة لهذا النهج وتركيزها على دور "المكتب الثاني" في التدخل في السياسة وشؤون الحكم وكإجراء الانتخابات النبالية العام ١٩٦٤، والتي انتهت بمفاجأة أخرى غير متوقعة، لا وهي رفض الرئيس شهاب تجديد الرئاسة له، رغم مطالبة أكثريّة النواب الساحقة بذلك، وتأييد أكثريّة اللبنانيين، ومعظم زعماء السياسيين والراجع الدينية.

جاهزة للتنفيذ. تجلت هذه الرغبة في تغيير الحكومة عندما قدم الرئيس سلام استقالة حكومته الأولى، وكلفه الرئيس شهاب بتأليف الحكومة الجديدة. إذ نشأت في وجه الرئيس سلام عقبات برلمانية وسياسية، فسرت بأنها عراقيل يضعها مقربون من الرئيس أو الجيش، في طريقه. وهو ما دفعه إلى تأليف حكومة مختصرة، لا يتجاوز عدد أعضائها الثمانية وزراء، اقتصاراً لعملية التأليف. وهي وزارة لم تمر سوي أشهر خمسة، شعر رئيسها، بعدها، أن عليها أن تقدم استقالتها. وكلف الرئيس شهاب، رشيد كرامي بتأليف الحكومة الجديدة.

كان الرئيس شهاب، بعد قبوله بالعودة عن استقالته، مصمماً على تحقيق المشاريع الإصلاحية والإجتماعية الاقتصادية والاجتماعية التي كان يؤمن بضرورتها تنفيذها، والتي كان الخبراء والاختصاصيون اللبنانيون والفرنسيون الذين كلفهم بدراسة الأوضاع اللبنانية واقتراح حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، قد ساروا شوطاً بعيداً في وضعها أو إنجازها فالملهمة الأولى التي كان مقتنعاً بتقاديتها. بعد انتخابه رئيساً، كانت إزالة آثار الثورة وإعادة السلم الداخلي وتحصيغ علاقات لبنان الخارجية والعربية، وقد أنجزها في السنة الأولى من ولايته.



الرئيس شهاب وكرامي: تعاون وتسامح

السياسية والانتخابية والطائفية، مع المبادئ والأفكار والتوجيهات الوطنية أو الإصلاحية الاجتماعية الحديثة التي يؤمن بها:
“انا مدرك للمنطق الذي يقول بأن الحاكم أو السياسي القادر على الإصلاح هو الذي تنسجم مصلحته السياسية مع هذا الإصلاح. واعرف مأخذكم، أنتم الشباب الداعون إلى قيام دولة حديثة، علي لتعاوني مع الطقم السياسي والزعماء التقليديين. وجوابي هو أنني مجبر على التعاون معهم لأنهم مازالوا موجودين وبقاؤه على الساحة السياسية. وأمام عيني تجربة كمبل شمعون غير الموفقة يوم أسقط بعض الزعماء الطائفيين والتقليديين في الانتخابات. لقد حرست على إدخال في كل الحكومات التي تألفت في عهدي وجوهاً شابة أو ذات اهتمامات أو من خارج العائلات السياسية التقليدية. تأكيداً على ضرورة تطوير وتحديث الطقم السياسي. ولكنني لا أستطيع تغيير الطقم السياسي برمتة، لا سيما إذا كان الشعب مازال ينتخبه. حتى ولو كنت أسلم معكم، مبدئياً بأن مقومات الرعامت التقليدية أو الطائفية في لبنان، تتعارض مع مقومات الدولة الحديثة، كي لا أقول تقوم على القدرة على مخالفه القوانين، أو استخدام الدولة ومصالحها، لأغراض هذه الرعامة، ولذلك ركزت على الإدارات العامة، على إصلاحها وإقامة المؤسسات الحديثة لها، وتحريرها تدريجياً من الخضوع للزعامت الطائفية والسياسية وتطعيها بالعناصر الكفؤة. إلا أنني في الوقت نفسه اخترت من بين السياسيين الذين ارتأي لتعاون معهم، أقلهم ارتهاناً بالشارع أو علاقة بالصفقات أو غوغائية أو أقلهم مطالب شخصية أو طائفية.”

لقد كان واضحاً، بعد مرور سنة على تعاون الرئيس شهاب مع الحكومة التي رئسها صائب سلام، أن ثمة عدم انسجام أو تطابق رؤية حول الحكم والإصلاح بين الرجلين. أو ربما كانت أسباب الاختلاف أو الاختلافات أعمق من فقدان الانسجام والرؤية بينهما. لكن من الثابت ان الرئيس شهاب والحلقة الصغيرة المقربة منه، كانوا يتوقعون أو يعملون لقيام حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي، تعمل بتعاون وثيق وصادق معه لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والإدارية والمؤسسية التي كان الرئيس شهاب راغباً في تنفيذها، والتي كانت دراساتها التي بدأت منذ العام ١٩٥٩، قد أصبحت

الوطنية، والإصلاحية الإدارية والإنمائية الاقتصادية الاجتماعية، تتحقق، تباعاً خلال المراحل الثلاث من حكمه، أي مرحلة تصحيح الأوضاع السياسية (١٩٥٩ - ١٩٦٠)، وقد شهدت هذه المرحلة انشاء مؤسسات و مجالس عدّة و صدور قوانين تنظيمية، ثم مرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٢، التي شهدت سلسلة أخرى من الإنجازات والمشاريع الإصلاحية والاجتماعية، التي كانت الدراسات الممهدة لها قد أُنجزت، والمرحلة الثالثة التي امتدت من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤ واستمر تنفيذ خططها طوال السنتين، والتي تميزت بتنفيذ الخطة الإنمائية الاجتماعية التي ابنتقت عن دراسات بعثة أيرفند.

ولا بد هنا من التوقف قليلاً عند المهمة التي عهد بها الرئيس شهاب لخبير دولي في الإنماء الاجتماعي، هو الأب لوبيريه، مدير مؤسسة "أيرفند"، المشهود لها بدراساتها واقتراحاتها للتنمية الاجتماعية في دول عدّة، والمعتمد من قبل منظمة الأونسكو، والمهمة التي قام بها، مع عدد من الخبراء والأشخاصيين الأجانب واللبنانيين، كانت تخصى بمسح شامل لأوضاع لبنان ومتطلباته وامكانياته، البشرية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، واقتراح الخطة والمشاريع التي تعالج المشاكل الناجمة عنها.

وبين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦١، قامت بعثة أيرفند برئاسة الأب لوبيريه بعملية المسح الشامل الاقتصادي والاجتماعي للبنان، وقدمن تقريرها الأولى المؤلف من سبع مجلدات خصمة الذي أحدث ضجة كبيرة عند نشره، إذ جاء مصداقاً للمقوله التي كان فؤاد شهاب و مفكرون وسياسيون كثيرون، قبله أو معه يرددونها، وهي أن وراء النزاعات والمشاكل السياسية والطائفية في لبنان، تكمن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والفرقوقات الكبيرة بين الطبقات والفترقات والمناطق، فالأخوية اللبنانية والإزدهار الظاهر في قسم من بيروت، كانا يخفيان أوضاعاً اقتصادية واجتماعية خطيرة، من تزايد مضطرب في السكان (٢٠٣ أو ٢٠٧، في المائة)، إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدن، أو هجرة إلى الخارج، إلى انحصار النشاطات الاقتصادية والعمارية في بيروت وضواحيها، إلى التفاوت المذهل في الدخل العام بين



مع البطريرك الماروني بولس المعموشي

بعثة أيرفند

كانت المهمة الثانية، إعادة تسيير الدولة والمؤسسات العامة وتصحيح الأوضاع السياسية الداخلية، وتطبيقيها، وقد حققتها في السنة الثانية، بعد تعديل قانون الانتخاب وإجراء انتخابات نيابية حرة، ولكن في الوقت إياه، لم يقف مكتوف الذراعين أمام القضايا الإصلاحية، في الإدارات العامة فصدرت عشرات المراسيم التشريعية والقوانين التي تشكل أسس الدولة الحديثة: كإنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة ومكتب القمح ومحالع المياه، وتقسيم المحافظات والأقضية والتفتيش المالي، وإنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، وديوان المحاسبة، وتنظيم جهاز رئاسة الجمهورية، ومجلس التخطيط والإنماء الاجتماعي، (العام ١٩٥٩) وإنشاء معرض طرابلس الدولي (العام ١٩٦٠)، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ونظام مجلس القضاء الأعلى ومجلس الشورى (العام ١٩٦١). (سوف يأتي الحديث عنها بتفصيل أوفر فيما بعد)، إذ ان الإنجازات الشهابية السياسية -

محاولة الانقلاب الفاشلة

في الوقت الذي كان الرئيس شهاب وحكومته الجديدة يستعدان لتنفيذ مشاريع هذه المرحلة الثالثة من ولايته، فوجئ لبنان، ليلة الاحتفال بعيد رأس السنة الجديدة، ١٩٦٢، بمحاولة انقلاب فاشلة، قام بها بعض ضباط الجيش بالتعاون مع الحزب القومي السوري الاجتماعي.

لم يكن في الأجهزة السياسية أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في نهاية العام ١٩٦١، في لبنان، أو في المنطقة ما يبرر أو يؤشر أو يشجع على التفكير بانقلاب عسكري في لبنان. ولكن كان هناك عدد من الضباط في الجيش اللبناني، يدعون على الأصابع، من الغاضبين على قائد الجيش السابق، بسبب موقفه الحمادي أثناء الثورة، أو من المؤمنين بالعقيدة القومية السورية أو من ذوي الميول القومية اللبنانية أو اليمين المسيحي، الذين كانوا غير راضين عن السياسة العربية التي كان الرئيس شهاب قد صاح مسارها واتفق مع الرئيس جمال عبد الناصر على التنسيق بشأن تنفيذها. ومعروف أن الحزب القومي السوري، في ثورة ١٩٥٨، لم ينضم إلى الأحزاب القومية والوطنية واليسارية التي كانت في الجبهة المعاشرة للرئيس شمعون وسياسته، بل ساند الرئيس شهاب شمعون وحارب معه، ولم يكن راضياً أو مطمئناً لوصول الرئيس شهاب إلى الحكم وتعاونه مع المعارضين وجمال عبد الناصر، الذي كان يقود تيار القومية العربية المرفوضة، عقائدياً، من القوميين السوريين. وقد أثبتت محاكمة القائمين بمحاولة الانقلاب الفاشلة، إن خطة الانقلاب وضعت بالتعاون مع عدد ضئيل جداً من هؤلاء الضباط الناقمين أو الغاضبين، وقاده الحزب القومي السوري، بشكل رئيس. وبالرغم من أن علاقة دول غربية أو عربية مباشرة بهذه المحاولة لم تثبت بشكل قاطع، إلا أن القوى الدولية أو الإقليمية التي كانت تناوئ نفوذ جمال عبد الناصر في المنطقة وتسعي لتقليصه، كانت إما على علم بها أو متواطفة معها. وكانت خطة الانقلاب العسكري - القومي، تقضي بالاستيلاء على وزارة الدفاع واعتقال رئيس الجمهورية وكبار الضباط والسياسيين، ليلة رأس السنة في ٢١ كانون الأول ١٩٦١، وتعيين حكومة، تمهدأً للتغيير النظام والسياسة اللبنانيين. لكن حسابات الضباط والحزب جاءت خاطئة،

اللبنانيين^(١)، إلى طغيان قطاع الخدمات على القطاعين الزراعي والصناعي. بالرغم من أن نصف سكان لبنان يعملون في الزراعة، أو يعيشون منها. ومما أظهرته هذه الدراسة أن التفاوت في الدخل ومستوى الحياة بين المناطق الريفية والأحياء الشعبية في المدن والقرى، التي يتالف سكانها، في أكثريتهم، من المسلمين السنة والشيعة، بنوع خاص، مما أدنى بكثير من مستوى الحياة والدخل في بيروت والمدن والأحياء والقرى، التي تعيش فيها الطبقات البرجوازية والوسطى، المسيحية.

لم يفاجأ الرئيس شهاب بنتائج الدراسات التي قامت بها بعثة ايرفند، لأنها جاءت تؤكد نظرته إلى الواقع اللبناني واقتناعه بأن المشكلة الحقيقة أو الأساسية الكامنة وراء المشاكل السياسية والطائفية، إنما هي مشكلة اجتماعية - اقتصادية. كان قد شعر بذلك، إبان خدمته في جيش الشرق، في الثلاثينيات، في منطقة راشيا والبقاع وفهم أهمية المطالب الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، خلال رحلاته الدراسية العسكرية إلى فرنسا، في الثلاثينيات من هذا القرن، وكانت الحركات النقابية والعمالية في فرنسا، في أوج نضالها لتحقيق مطالبتها. كما كانت مطالعته لمجلة التيار الكاثوليكي الاجتماعي في فرنسا، تزيد من اهتمامه بالقضية الاجتماعية. وقصة خلافه مع الرئيس شمعون، بخصوص، العفو عن الدنادشة وعدم جواز مطاردة ومحاكمة وتنفيذ الأحكام على أبناء منطقة منسية من الدولة، كانت قصة معروفة، ومن هنا فإن المهمة التي كلف الرئيس شهاب بها الأب لوبيريه ومساعديه في بعثة ايرفند، لم تتوقف بعد تقديم تقريره الأول، بل كلف الرئيس شهاب الأب لوبيريه وفريق عمله إكمال مهمته، أو بالأحرى بمهمة ثانية، بعد تقديم تقريرها الأولى، العام ١٩٦١، وهي تقضي باقتراح الحلول العملية والمشاريع والقوانين الالزمة لتحقيق الإنماء الاجتماعي - الاقتصادي الشامل والمتكامل للبنان.

كما قرر تخصيص المدة الباقية من ولايته، لتنفيذ الخطة الإنمائية الاقتصادية الاجتماعية، التي ستقترحها بعثة ايرفند، والمشاريع المترجمة لها.

(١) من الأرقام المذهلة التي أبرزتها الدراسات: ٤ في السنة من اللبنانيين كانوا يجرون على ٣٢ من السنة من الدخل الوطني العام، و١٦ في السنة من السكان على ٢٨ على السنة من الدخل الوطني العام، و٢٢ في السنة منهم على ٢٢ في السنة منه بينما يعيش محسنون في السنة، أي نصف سكان لبنان. يتوافرون ١٩، في السنة فقط من الدخل العام لآنا الزراوة التي كان يحصد اللبنانيون يعيشون فيها قسم ثكن توفر لا ٢٠ في السنة من الدخل العام. غير كما جاء في رسالة الأب لوبيريه، كان هناك ثمن من اللبنانيين يعيشون في مناطق المجتمعات الأمريكية الميسورة والتي جانبها، في الآرياء، والصوات، لستائين يعيشون كما كان الناس يعيشون في عهد ابراهيم

عنه، كان يرتكب إلى التعاون مع الضباط القدامى من رفاقه الذين أختبر كفاءتهم ووثق بهم وبولائهم، في أثناء خدمتهم معه في الجيش. وكان هذا التعاون يتم عبر بعض الضباط الذين اختارهم للعمل في الغرفة العسكرية بالقصر الجمهوري، وعبر رئيس وضباط المكتب الثانى في الجيش، الذي يدخل في صلاحياته السهر على أمن البلاد وسلامة الجيش. ولا شك في أن محاولة الانقلاب التي نجحت في الوصول إلى وزارة الدفاع واعتقال ضباط كبار، قبل أن ينبعض ضباط الجيش والمكتب الثاني في إفشالها، تركت في نفس الرئيس شهاب، أثراً عميقاً، كما ولدت في نفوس الضباط شعوراً بمسؤولية سياسية جديدة، ألا وهي حماية النظام والجيش والوعد، عن كثب والسهر اليومي على مجريات السياسة وتحركات الأحزاب والسياسيين، أي المراقبة وجمع المعلومات عن الشخصيات والأحزاب المعارضين، والاعتماد على مخبرين، والتدخل في الانتخابات... فاعتبرت هذه الممارسات، لا سيما من قبل المعارضين الذين ركزوا عليها وضخموها، تدخلاً فعلياً في السياسة، لمصلحة العهد والسياسيين المؤيدين للرئيس شهاب ونجله. الأمر الذي أثار عليهم وعلى العهد والرئيس شهاب، غضب كل المعارضين، سواء الذين عارضوا منذ البداية، أي الرئيس شمعون ومناصريه، أو ريمون اده والكتلويين، أو الذين أصبحوا معارضين بعد أن أقصوا عن الحكم طيلة المدة المتبقية من ولاية الرئيس. كالرئيس صائب سلام والوزير سليمان فرنجية وكامل الأسعد وغيرهم من السياسيين والحزبيين الذين تضرروا من تدخل المكتب الثاني ضدهم أو لمصلحة أخصامهم السياسيين.

لقد كان من الصعب إبعاد الرئيس شهاب، بعد أن انتخب رئيساً، عن الجيش الذي أسسه، وعن التعاون والاتكال على رفاقه وأبناءه الضباط. ولكن فؤاد شهاب لم يكن في قراره نفسه يريد زج الجيش في السياسة أو إشراكه في الحكم، غير أن محاولة الانقلاب حملت الجيش والمكتب الثاني على زج نفسه في السياسية اليومية. ولم يستطع الرئيس شهاب إبعاده. كما أن الرئيس لم يكن مطلعاً أو موافقاً على "كل" ما كانوا يقومون به، تفصيلاً. ولكنه كان مقتنعاً بأن دور المكتب

سواء في تقديرهم غير الدقيق لولاءات ضباط الجيش، أو في سوء قراءتهم الواقع السياسي اللبناني والقوى أو الفئات التي يمكن أن تؤيدهم في حال نجاحهم في الاستيلاء على الحكم. بالإضافة إلى سوء تقديرهم لموقف الدول العربية والكبرى من انقلابهم. حتى ولو اعتقادوا بأن بعض الدول العربية والأجنبية قد تعرف بهم أنهم نجحوا.

نجح الانقلابيون في الوصول إلى وزارة الدفاع على طريق الشام ومحاصرتها، كما نجحوا في اعتقال بعض كبار الضباط. لكن مقاومة بعض الضباط لهم من داخل الوزارة منعهم من الاستيلاء عليها. كما أن نجاح قيادة الجيش في استئثار معظم ضباطه وقواته لاحقاً قضى على محاولة الانقلاب وهي بعد في مدها، فما ان طلع فجر الأول من كانون الثاني من عام ١٩٦٢، حتى كان الضباط والقياديون القوميون يعترفون بفشلهم ويتوارون أمام القوات الموالية للرئيس شهاب وللشرعية. وبالرغم من ان الملاحقات العسكرية والتداير الأمنية والتعقبات لم تخل من العنف، والاعتقالات الواسعة، فإن محاكمة الذين ثبت اشتراكهم في المحاولة جرت أمام المحكمة العسكرية العادلة، كما منحوا كل وسائل وحقوق الدفاع، أما الأحكام القاسية التي صدرت بحقهم، ومن بينها عقوبات الإعدام، التي استبدلت بالسجن المؤبد، فإنها لم تنفذ بكلها، بل صدر عفو عنها، فيما بعد، بموافقة الرئيس شهاب.

مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب

لم تصرف محاولة الانقلاب الفاشلة الرئيس شهاب وحكومته عن مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة من مخططه الإصلاحي والإنمائي الاجتماعي. إلا أن عملاً جديداً، ظل محظوظاً إلى حد ما حتى حدوث محاولة الانقلاب والاعتداء على بعض كبار الضباط، برز على الساحة السياسية، وهو ما سمي بتدخل الجيش عبر المكتب الثاني، في السياسة، ولا سيما في شؤون السهر على الأمن ومراقبة النشاطات السياسية في لبنان. كان فؤاد شهاب حريصاً على إبعاد الجيش عن السياسة والحزبية. وبرهن ذلك في غير مناسبة. ولكنه، في الوقت



ظل فباط الجيش القدامى والجدد يعتبرون فؤاد شهاب أمّا ورائياً

بناء المؤسسات والتنمية الاجتماعية

بعد تصفيية ذيول محاولة الانقلاب الفاشلة، والمبايعة الوطنية الشعبية الثانية له، بعد المبايعة الأولى التي تلت استقالته، وقيام حكومة يشعر بالإرتياح في العمل والتعاون معها، قرر فؤاد شهاب الإسراع في تنفيذ المشاريع الإصلاحية والمؤسسية والاجتماعية التي كانت محصلة دراسات بعثة ايرفند وغيرها من الخبراء الذين كلفوا بها وهكذا شهدت الأعوام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ولادة سلسلة من المشاريع والقوانين والمؤسسات الكبرى، مما لم يسبق للبنان مشاهدتها أو معرفتها من قبل. وأهم هذه المشاريع والمؤسسات والقوانين:

- ١ - قانون تنظيم التعليم العالي
- ٢ - إنشاء المجلس الوطني للسياحة
- ٣ - تنظيم وزارة الإعلام
- ٤ - تنظيم وزارة التخطيط
- ٥ - إنشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية

الثاني في المراقبة وجمع المعلومات، عن الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية التي تتعلق بالأمن والسلامة العامة، هو دور طبيعي وضروري في كل الدول. لا سيما في تلك الحقيقة التي كانت المنطقة العربية تتخوض عن أحداث ونزاعات خطيرة، وكان لبيان الساحة المفضلة لكلقوى المتصارعة، ولقد أثبتت الأيام صحة نظرته. إلا ان انخراط المكتب الثاني في السياسة اللبنانية، أيًا كانت الأسباب والمبررات والإيجابيات، كان نقطة ضعف في العهد الشهابي. وكان التنديد بهذا التدخل وتضخيمه، أحد أهم "أحسن معركة"، معارضيه. سواء من الزعماء التقليديين المسلمين والمسيحيين، أو من الأحزاب اليسارية والعقائدية التي كانت ترى المصير اللبناني بمنظار آخر، غير المنظار الشهابي. ولسوف تستمر هذه المعركة بين المكتب الثاني ومعارضيه طوال سنوات الستينات، وبعد خروج الرئيس شهاب من الحكم، وحتى العام ١٩٧٠، عندما فاز سليمان فرنجية، في معركة رئاسة الجمهورية، على الياس سركيس الذي كان المكتب الثاني والنهجيون الشهابيون يعملون على إنجاحه.



الرئيس شهاب، ماطعاً بمعاونيه في رئاسة الجمهورية ويبدو من بينهم الياس سركيس، شفيق محرم «الرائد»، أحمد الحاج، جورج حمبي، المهندس عثمان، الرائد ميشال أسعد



الرئيس شهاب محااطاً بمعاونيه من رئاسة الجمهورية ويسوء من بينهم الياس سركيس، شفيق محرر «الراشد»
أحمد الحاج، جورج حميري، المهندس عثمان، الرائد ميشال أسعد

كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية



الرئيس شهاب محااطاً بمعاونيه من رئاسة الجمهورية ويسوء من بينهم الياس سركيس، شفيق محرر «الراشد»
أحمد الحاج، جورج حميري، المهندس عثمان، الرائد ميشال أسعد

المدرسة الامامية

- ٦ . قانون التنظيم المدني الشامل لكل لبنان
- ٧ . وضع أول خطة وطنية عامة للإنماء
- ٨ . إنشاء المشروع الأخضر
- ٩ . وضع قانون النقد والتسليف
- ١٠ . إنشاء مصرف لبنان المركزي وتدشين بنائه
- ١١ . إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- ١٢ . توسيع التعليم المهني الحكومي
- ١٣ . إنشاء مديرية الرياضة والشباب
- ١٤ . تنظيم عمل الأجانب في لبنان
- ١٥ . المخطط التوجيبي العام لضواحي بيروت
- ١٦ . تنظيم معهد المعلمين العالي
- ١٧ . إنشاء تعاونية موظفي الدولة

جاءت هذه الإنجازات مكملة لتلك التي تحفقت في السنوات الثلاث الأولى من العهد الشهابي، والتي يمكن إيجازها بما يأتى:

- ١ . إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي
- ٢ . إنشاء معرض طرابلس الدولي
- ٣ . إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى
- ٤ . إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت
- ٥ . مكتب الفاكهة
- ٦ . مكتب القمح
- ٧ . إعادة تنظيم مصالح المياه والكهرباء في المدن والمناطق
- ٨ . إنشاء مجلس الخدمة المدنية
- ٩ . إنشاء هيئة التفتيش المركزي
- ١٠ . إعادة تنظيم التفتيش المالي وديوان المحاسبة
- ١١ . إعادة تنظيم مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة ومعهد الدراسes القضائية والمحاكم الشرعية
- ١٢ . إنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية
- ١٣ . قانون الإرث لغير المسلمين

١٤ . مجلس التخطيط والإنماء الاقتصادي

١٥ . مكتب الإنماء الاجتماعي

كما تم في هذه المرحلة إنجاز المشاريع التالية:

١ . تنفيذ قسم من أوستراد الساحل بين الضبية والمعاملتين

٢ . تنفيذ أوستراد الذوق - فاريا

٣ . تنفيذ الحوض الثالث لمرفأ بيروت

٤ . توسيع مطار بيروت الدولي

٥ . تنفيذ مرفأ جونيه

٦ . وضع كتاب التنمية الوطنية

٧ . تنفيذ قسم من خطة التنمية الشاملة لكل المناطق بإيصال الماء والكهرباء والطرق المعبدة إلى عدد كبير من القرى النائية في المناطق المحرومة

٨ . إنشاء عدد كبير من المدارس في القرى المحرومة والأرياف

لقد كانت ميزانية الدولة اللبنانية في بداية العهد الشهابي تبلغ المائتي مليون ليرة لبنانية تقريباً، فأصبحت العام ١٩٦٤ تفوق الخمسمائة مليون، ولم تترافق الديون على الدولة ولا زيدت الضرائب والرسوم على المواطنين. إذ كان جو الاستقرار السياسي والوطني مساعدًا على النمو الاقتصادي العام في البلاد، وبالتالي على تزايد موارد الدولة وإنفاقها على المشاريع والخدمات العامة.

وفي الوقت الذي كانت الدولة ماضية في تنفيذ هذه المشاريع العمرانية والإنسانية والإنمائية، تنفيذاً للخطة الإنمائية الأولى التي ابنتها دراسات بعثة أيرفورد واقتراحاتها لتحقيق الإنماء الشامل، كان يجري وضع الخطة الإنمائية الثانية التي سميت بالخطة الخمسية، والتي سيستمر تنفيذها، بعد انتهاء ولاية الرئيس شهاب، وحتى العام ١٩٧٠.



تدشين مبنى مصرف لبنان الرئيس شهاب بحضور المحترم فيليب نقللا ونائبه شقيق محرم، اللواء، أحمد أحمد الحاج، والمهندس غابر الأحمد



معرض طرابلس الدولي (رشيد كرامي)

لرفض التجديد

الناصر و”مسايرته للمسلمين“، ما يجعلها قادرة على هز العهد ورئيسه، وخصوصاً، الحווول دون بقائه على رأس الدولة، بتجدد الرئاسة له. فالأكثرية النياضية للتتجديد، أي الثنائيين، كانت متوفرة، كما ان الوضع الأمني والسلام الداخلي كانا ممكّنـاً. كذلك كانت العاصمة العربية والدولية الكبيرة، ذات الشأن والتأثير، مرتبطة لبقاء الرئيس شهاب على رأس الحكم في لبنان. أو غير معارضة له. ولكن المفاجأة التي لم يكن ينتظـرها أحد، اللهم إلا بعض المقربين جداً منه، فهي أن من سيحول دون تجديد الرئاسة لفؤاد شهاب، هو فؤاد شهاب نفسه.

لم ينتظـر الرئيس فؤاد شهاب حلول الموعد الدستوري لإجراء الانتخابات الدستورية كـي يتـخذ قراره بعدم ترشـح نفسه للرئـاسة أو بالأحرى رفض التجدد الأكثر من مضمونـه، لو أرادـ. بل كان قراره متـخذـاً قبل ذلك بكثيرـ، ربما منذ استقالـته وعودـته عنها، أو ربما منذ بداية رئاستـه. وكانت سابقة التجدد للرئيس الشـيخ بشـارة الخوري، وأثرـها في الرأـي العام وفي الأوساط السياسية، ولا سيما المعارضـة، وبنـوع خاصـ في نفـوس الشخصيات المارونـية المرشـحة أو الطامـحة للرئـاسة، وتأثـيرـها على الـهـالةـ التي كانت تـكلـلهـ، كـبطلـ لـلـاستـقلـالـ، مـائـلةـ في ذـهـنـهـ. إضاـفةـ إلى حـرصـهـ الشـدـيدـ على تـكـذـيبـ مـتـهمـيهـ، بـسبـبـ مـوقـعـهـ من ثـورـةـ ١٩٥٨ـ، ولا نـنسـى تـربـيـتهـ العسكريـةـ ونـفـسيـتهـ وجـوهـ العـائـلـيـ، التـيـ كـانـتـ تـنـفـرـهـ مـنـ السـيـاسـةـ وـمنـاورـاتـهـ، وـمنـ اـغـراءـاتـ الـحـكـمـ وـمـكـاسبـ السـلـطـةـ.

ولقد لـمـسـتـ، شخصـياـ، تصـميـمهـ عـلـىـ رـفـضـ التجـددـ، فـيـ خـريفـ الـعـامـ ١٩٦٣ـ، فـيـ لـقاءـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ مـدرـاءـ وزـارـةـ الإـعـلامـ (الأـنـباءـ، آـنـذاـكـ)، لـبحثـ مـشـروـعـ مواـزنـةـ الـعـامـ ١٩٦٤ـ، لـلـوزـارـةـ، بـصـفتـيـ مدـيرـاـ لـلـأـنـباءـ وـلـلـوـكـالـةـ الوـطـنـيـةـ. رـحـتـ أـدـافـعـ عـنـ اـعـتـمـادـاتـ إـضـافـيـةـ مـقـترـحةـ، سـأـلـ الرئيسـ شـهـابـ عـنـ مـوجـباتـهـ، فـأـجـبـتـهـ، عـفـويـاـ:

إنـ السـنةـ المـقـبـلـةـ هيـ سـنةـ اـسـتـحقـاقـينـ هـامـينـ، الـاـنـتـخـابـاتـ النـيـاـضـيـةـ وـالـاـنـتـخـابـاتـ الرـئـاسـيـةـ، وـلـاـ بدـ مـنـ أـنـ يـرـصدـ فـيـ مواـزنـةـ وزـارـةـ الإـعـلامـ، اـعـتـمـادـاتـ إـضـافـيـةـ لـتـغـطـيـةـ نـفـقـاتـ الـحـمـلـاتـ الإـعـلـامـيـةـ لـمـجاـبـةـ الـحـمـلـاتـ المـعـارـضـةـ. وـفـوجـئـتـ، معـ الـحـاضـرـينـ، بـالـرـئـيسـ شـهـابـ يـقـولـ، وـبـلـهـجـةـ قـاسـيـةـ، تـكـادـ تكونـ تـائـيـباـ:

جـاءـ الـعـامـ ١٩٦٤ـ حـامـلاـ مـعـهـ اـسـتـحقـاقـينـ: الـاـنـتـخـابـاتـ النـيـاـضـيـةـ وـالـاـنـتـخـابـاتـ الرـئـاسـيـةـ. وـلـمـ يـكـنـ مـنـ الصـعبـ عـلـىـ ”الـحـزـبـ الشـهـابـيـ“، أوـ ”الـنـهـجـيـنـ“، أيـ النـوابـ وـالـسـيـاسـيـنـ الـذـيـنـ كـانـواـ موـالـيـنـ لـرـئـيسـ شـهـابـ سـخـصـيـاـ أوـ موـيـدـيـنـ لـنـهـجـهـ الوـطـنـيـ وـالـسـيـاسـيـ أوـ مـنـ الزـعـمـاءـ السـيـاسـيـنـ التـقـلـيدـيـيـنـ الـذـيـنـ تـعـاـونـواـ أوـ شـارـكـواـ فـيـ الـحـكـمـ مـعـهـ، كـرـشـيدـ كـرـاميـ وـكـمـالـ جـنبـلـاطـ وـبـيـارـ الجـمـيلـ وـصـبـريـ حـمـادـةـ وـغـيـرـهـ، أـنـ يـفـوزـواـ بـالـنـيـاـبـةـ وـيـشـكـلـواـ، بـالـتـالـيـ، أـكـثـرـيـةـ سـاحـقـةـ فـيـ مـجـلسـ النـوابـ. لـكـنـ بـعـضـ الـمـعـارـضـيـنـ الـذـيـنـ سـقطـواـ فـيـ الـاـنـتـخـابـاتـ (هـمـ وـأـنـصـارـهـمـ قـالـواـ أـنـ تـدـخـلـ الـمـكـتبـ الثـالـثـيـ فـيـ الـجـيـشـ أـنـذـيـاـ إـلـىـ إـسـقـاطـهـمـ)، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ السـيـاسـيـنـ الـآـخـرـينـ، مـنـ فـاشـلـينـ فـيـ هـذـهـ الـاـنـتـخـابـاتـ، أـوـ مـنـ الـذـيـنـ أـبـعـدـواـ عـنـ الـحـكـمـ فـيـ السـنـوـاتـ الـآـخـرـةـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـأـحـزـابـ الـعـقـانـدـيـةـ الـمـعـارـضـةـ مـبـدـئـيـاـ لـلـنـهـجـ الشـهـابـيـ أوـ الـمـتـخـاصـيـةـ مـنـ تـشـدـيدـ الـمـكـتبـ الثـالـثـيـ مـرـاقـبـتـهـ عـلـيـهـاـ، رـاحـتـ تـشـكـلـ نـوـاـةـ تـكـتـلـاتـ سـيـاسـيـةـ وـتـحـالـفـاتـ مـعـارـضـةـ لـرـئـيسـ شـهـابـ وـلـنـهـجـهـ. وـكـانـ اـنـفـصالـ السـوـرـيـ عنـ مـصـرـ وـقـيـامـ نـظـامـ حـكـمـ سـوـرـيـ أـقـرـبـ إـلـىـ الـيمـينـ، مـخـاصـمـ لـجـمـالـ عـبدـ النـاـصـرـ، مـنـ بـيـنـ أـسـبـابـ اـنـتـعـاشـ الـمـعـارـضـةـ لـرـئـيسـ الـمـصـرـيـ فـيـ الـأـوـسـاطـ الـمـسـيـحـيـةـ، وـالـذـيـ كـانـ رـئـيسـ شـهـابـ، يـعـتـبرـ فـيـ نـظـرـ الرـأـيـ الـعـامـ الـمـسـيـحـيـ الـلـبـانـيـ صـديـقاـ وـحـلـيفـاـ لـهـ. وـقـدـ جـاءـ هـذـهـ اـنـتـعـاشـ لـيـضـافـ إـلـىـ غـضـبـ الـأـوـسـاطـ الـمـسـيـحـيـةـ لـسـقـوطـ بـعـضـ الـشـخـصـيـاتـ وـالـرـمـوزـ الـمـسـيـحـيـةـ فـيـ الـاـنـتـخـابـاتـ الـنـيـاـضـيـةـ. وـالـجـدـيـرـ بـالـذـكـرـ أـنـ الـانـقـلـابـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ سـوـرـيـ وـمـصـرـ، وـالـسـيـاسـةـ الـاـسـتـراـكـيـةـ التـيـ اـتـيـتـ فـيـ الـبـلـدـيـنـ، كـانـ مـنـ نـتـائـجـهـاـ نـزـوحـ أـعـدـادـ كـبـيرـةـ مـنـ أـبـنـاءـ الـطـبـقـاتـ الـبـرـجـواـزـيـةـ الـمـسـيـحـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ مـنـ سـوـرـيـ وـمـصـرـ إـلـىـ لـبـانـانـ، مـنـ بـدـاـيـةـ السـتـيـنـاتـ، مـنـ كـانـواـ بـطـبـيـعـةـ الـحـالـ، مـنـ مـعـارـضـيـ عـبدـ النـاـصـرـ وـسـيـاسـتـهـ، وـبـالـتـالـيـ خـصـومـاـ لـلـشـهـابـيـةـ وـالـنـاـصـرـيـةـ فـيـ لـبـانـانـ.

غـيرـ أـنـ هـذـهـ الـمـعـارـضـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـشـعـبـيـةـ لـرـئـيسـ شـهـابـ وـلـسـيـاسـتـهـ الـعـامـ وـنـهـجـهـ الـوـطـنـيـ، كـانـتـ تـشـكـلـ أـقـلـيـةـ ضـئـيلـةـ فـيـ مـجـلسـ الـنـيـاـبـةـ، وـلـاـ تـمـلـكـ فـيـ السـارـعـ أـوـ حـتـىـ فـيـ الـأـوـسـاطـ الـمـسـيـحـيـةـ الـآـخـرـةـ عـلـيـهـ تـحـالـفـهـ مـعـ جـمـالـ عـبدـ

لا ضرورة لاعتمادات إضافية ولا لحملات اعلامية استثنائية تقوم بها الدولة. فالعام المقبل سيكون عاماً كغيره من الأعوام. أدركت يومذاك انه لا يرغب بالبقاء في الرئاسة، واتخذت قراري بترك الوظيفة التي كنت قد قبلت القيام بها بناء على طلبه، قبل سنة، اذا لم يبق في الحكم. غير ان الرئيس شهاب، وان لم يكن راغباً في البقاء رئيساً أو مقتنتعاً بعدم التجديد، كان مخلصاً للمبادى والنهج الوطني والإصلاحى، الإنمائى الاجتماعى، والسياسة الخارجية، التي طبّقها في عهده وجدّد في خدمتها، معه أو بقيادته، عدداً كبيراً من السياسيين ومن رجال الإدارة والمتخصصين، وبالتالي، حريصاً على استمرارها بعد تركه الرئاسة. من هنا لم يعلن عن رفضه التجديد إلا بعد الانتخابات النيابية التي حملت أكثرية شهابية إلى المجلس، وبعد أن بدأت هذه الأكثرية بجمع التوقيعات لتعديل المادة الدستورية التي لا تجيز التجديد.

لم تكن أكثرية المجلس النيابي، أو بالأحرى ثلاثة أرباع النواب، وحدها، راغبة ومقتنعة بالتجديد للرئيس شهاب، بل كانت هناك، أكثرية شعبية كبيرة، تدفعها أو تندفع معها معظم الشخصيات السياسية والزعamas التقليدية ومعظم الأحزاب. وكانت الأوساط الدبلوماسية والدول العربية والدول الكبرى، راضية أو مقتنعة أو محبّذة لبقاء الرئيس شهاب في الحكم. كما كانت الأوضاع الداخلية اللبنانية، أميناً واقتصادياً، في حالة استقرار وازدهار. كان هناك معارضة للتجديد، ولكنها معارضة لم تكن تشكل أكثرية في الأوساط المسيحية وكانت ضعيفة جداً في الأوساط الشعبية الإسلامية. وغير قادرة، سياسياً أو نوابياً أو شعبياً، على منع التجديد لو قبل الرئيس شهاب به.

لكن النواب بأكثرتهم، لم يستسلموا لرفض الرئيس العلني للتجديد، فوقع ٧٩ نائباً على مشروع قانون لتعديل الدستور أحاله رئيس المجلس إلى الحكومة التي تبنته وألحت مع النواب على الرئيس شهاب لقبوله، آملة، في أن يستجيب الرئيس ويقبل بالتجديد. ولكن الرئيس شهاب رفض توقيع قانون تعديل الدستور ورده إلى المجلس. وبدا واضحاً، للجميع، بعد هذا الإصرار النهائي على الرفض، أن تجديد الرئاسة لفؤاد شهاب قد طوى وبدأ البحث عن رئيس جديد للجمهورية، وتم الاتفاق على النائب الوزير السابق شارل حلو، كمرشح لخلافته في رئاسة الجمهورية.

ما لا شك فيه ان انتخاب الأكثرية النيابية لشارل حلو رئيساً، كان وراءه اختيار الرئيس فؤاد شهاب له، لخلافته، وكان اسم شارل حلو، الصحفي اللامع والدبلوماسي الناجح والنائب الوزير، صاحب المواقف المبدئية الجريئة والسياسية المعبدلة، بالإضافة إلى قريبه من الدستوريين وتعاونه مع الرئيس شهاب، من الأسماء المارونية المطروحة في الترشيحات الرئاسية المتداولة (سليمان فرنجية وفؤاد عمون وعبد العزيز شهاب والياس الخوري وفيليب حتى)، التي يمكن إقناع الأكثرية الشهابية بانتخابها. وقد لعبت عوامل واعتبارات عده في ترجيح كفة شارل حلو، أهمها تفضيل الرئيس شهاب الشخصي له، باعتباره، كما قال لي، ولغيري، فيما بعد، أنه يتمتع، في اعتقاده، بالمزايا والعقلية والثقافة، والمؤهلات، التي تجعله، أكثر من سواه من الأسماء المطروحة، قابلة أو استعداداً أو قدرة لاكمال السياسة الوطنية، وعلى الأخص، النهج الاجتماعي، اللذين سار عليهما في عهده. ولكن من أسباب اتفاق الأكثرية النيابية على انتخابه، كان ارتياح الشهابيين، من كبار معاوني الرئيس شهاب المدنيين والعسكريين، لشخصيته الودودة واعتداله السياسي، وكذلك "الفيتوات" التي وضعها بعض رؤساء الكتل النيابية، أو الناخبون الكبار، كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وكامل الأسعد وحزب الكتائب، على هذا أو ذاك من الأسماء المطروحة أو المعلنة لترشيحها. ولأسباب حزبية أو شخصية أو مبدئية، ثمة اجتهادات سياسية قالت بأن واشنطن والفاتيكان ومصر، كانت وراء بروز اسم شارل حلو ورجحان ترشيحه وانتخابه. ولكن لا شيء، في الظاهر أو الواقع، يثبت تدخل أو تأثير أي دولة عربية أو أجنبية، مباشرة أو بصورة فاعلة أو حاسمة (كما حصل في انتخابات سابقة)، في انتخابات الرئاسة، العام ١٩٦٤. بل إن الرئيس حلو، نفسه، لم يكن متتأكداً من انتخابه قبل عشرة أيام من الانتخاب. وقد تم اتفاق الأكثرية النيابية النهجية الشهابية على انتخابه قبل أيام معدودة، في اجتماع علني، دعى لحضوره، في فندق كارلتون، حيث أبلغ قرار الأكثرية النيابية بدعم ترشيحه. وتم انتخابه، بعد أيام، بأكثرية ٩٢ صوتاً، مقابل ٥ أصوات للشيخ بيار الجميل، وكانت أول زيارة قام بها الرئيس الجديد، لمنزل الرئيس شهاب في عجلتون الذي استقبله، مداعباً، بقوله: أنا مسرور مرتين: لانتخابك رئيساً، ولأنك جئت لي بورقة إخلاء سبيل".